صُنّاع رؤساء أميركا بالمال

حسن مدن

يُصنع رؤساء أميركا المتعاقبون بالمال. ما من رئيس أميركي وصل إلى البيت الأبيض بأصوات الناخبين وحدهم، وإنّما بالتمويل الكبير الذي حظيت به حملته الانتخابية من «هوامير» المال، وهؤلاء لا يملكون المال وحده، وإنّما يملكون درجة مؤثّرة من السلطة لها أثرها في صنع القرار. فمع كل سباق انتخابي أميركي، خصوصاً في موسم الانتخابات الرئاسية، نسمع عن أرقام بمليارات الدولارات تجمع وتنفق لدعم المرشّحين، وبعد انتهاء كل دورةٍ انتخابية، تجرى مقارنة الأموال الهائلة التي جمعها المرشّحون، مع ملاحظة زياداتٍ ضخمةٍ في كل موسم انتخابي. لا ضرورة للعودة إلى الماضي، نظرةٌ على معطياتٍ طازجةٍ على صلة بالموضوع تؤكّد ذلك. فحين رشحت أنباء، عن خلاف «ظاهري» ليس أكثر، بين الرئيس الحالي جو بايدن ورئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو، جرى تداول أنباء، عن أنّ بعض داعمي حملة بايدن الانتخابية، قبل أن تتصاعد المطالبات بثنيه عن الترشّح، هدّدوا بإيقاف دعمهم له، إن لم يُظهر كامل الدعم لإسرائيل. أمرٌ مشابهٌ مع منافسه دونالد ترامب الذي يحظى بدعم مالي كبير من أساطين المال الموالين لإسرائيل، ثقةً منهم بأنّه سيقف معها في عدوانها المستمرّ على غزّة، ويقدّم لها كلّ ما تحتاجه من عوْن.

حسب تقرير نُشر عشيّة الانتخابات الرئاسية الأميركية السابقة في العام 2020، كانت تلك الانتخابات الأعلى تكلفة في تاريخ الانتخابات الأميركية، حيث وصلت إلى 10,8 مليارات دولار، وهذا يفوق الناتج المحلي السنوي لدول ليست صغيرة. وحسب إحدى الدراسات، تفوّقت حملة بايدن، يومها، على حملة ترامب من ناحية الإنفاق على الإعلانات التلفزيونية والإذاعية والرقمية، خصوصاً أنّ ترامب في فترته الرئاسية استعدى كبار رجالات الإعلام ومؤسّساته، فضلاً عن خلافه مع رؤساء الشركات الأميركية العملاقة، مثل شركة أمازون وغيرها. وبالاضافة إلى الإعلانات، تغطّي حملات التمويل مصاريف العاملين في الفرق الانتخابية وسفرهم وإقاماتهم في أثناء التجوُّل في الولايات المختلفة.

أنفق الديمقراطيون في 2020 أكثر من الجمهوريين على المستوى الفيدرالي بإجمالي 6,9 مليارات دولار، فيما أنفق الجمهوريون 3,8 مليارات دولار. ومع دخول البلاد في سباق رئاسي محموم هذه الأيام، نشرت حملة بايدن أرقاماً جديدة تظهر أنّها جمعت عشرات ملايين الدولارات، في حين دخل على الخط متبرّعون كبار لدعم حملة ترامب. وحسب تقارير صحافيّة أميركيّة، لا يزال بايدن متفوقاً على منافسه ترامب في جمع التبرّعات لحملته الانتخابية، لكن هذا تغيّر قليلاً أخيراً، بعد أن حصل ترامب على مبالغ ضخمة بعد إدانته في قضية شراء الصمت. في المقابل، أجرى بعض كبار قادة حملة بايدن اتصالاتٍ مكثفة بكبار المانحين لتهدئة مخاوفهم، بعد أدائه السيئ في مناظرته مع ترامب، وتُروّج الحملة أنها جمعت 33 مليون دولار عشية المناظرة وغدائها.

أكبر تبرّع علنيّ حتّى اللحظة في الحملة الانتخابية الحالية جاء من تيم ميلون، وريث بنك ميلون، فقد قدّم 50 مليون دولار إلى لجنة عمل سياسيّة كبرى تدعم ترامب. ومنذ بداية الحملة الانتخابيّة، أنفق الرجل الثمانيني أكثر من مائة مليون دولار معظمها لصالح الجمهوريين، كما أنّ جزءًا صغيراً من هذا المبلغ خصّص لدعم المرشّح المستقلّ روبرت كينيدي. ومع أن إيلون ماسك كان قد أعلن، في مارس/ آذار الماضي، إنّه لن يدعم مالياً أيّ مرشّح، لكنه سرعان ما أعلن، بعيد محاولة الاغتيال الّتي تعرّض لها ترامب، أنه سيدعم حملته الانتخابيّة بـ45 مليون دولار شهريّاً.

هناك إجماع لدى الدارسين على أنّ الإنفاق الانتخابي في تاريخ الولايات المتحدة لا يعدّ نزيهاً، باعتباره مالاً سياسيّاً، ويجرى التلاعب القانوني به، وهو أمرٌ آخذ في الازدياد مع غياب معايير الشفافية ومراقبة أوجه الصرف ودوافعه.

هجوم عُمان... تساؤلات وملاحظات

محمد أبو رمان

يثير هجوم عُمان الإرهابي الأسبوع الماضي على مسجد للشيعة، ما أدّى إلى مقتل تسعة أشخاص بينهم الأشقاء الثلاثة المنفّذون، جملة من التساؤلات المرتبطة بالحادثة وسياقاتها ودلالاتها، بخاصة بعد أن أعلن تنظيم داعش في وقت قصير مسؤوليته عن الحادثة، ومع الفيديو الذي يظهر فيه المنفّذون وهم يقدّمون البيعة لأمير التنظيم، أبو حفص الهاشمي.

على صعيد الحادثة نفسها، جاء عنصر المفاجأة ليس من حجم العملية ولا من قوتّها، فقد كانت محدودة من حيث عدد المشاركين والطريقة التقليدية المستخدمة، لكن أنّها وقعت في عُمان، البلد المعروف بالنجاح الباهر في تحجيم التطرّف والعنف ثقافياً واجتماعياً، وبناء مقاربة تجمع الإباضية مع السنة والشيعة في مناخاتٍ غير مشحونة طائفياً، وليس على حال أغلب الدول العربية التي تضم طوائف وأعراقاً وأدياناً.

والمفارقة الأخرى أنّ سجلات تنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية، المعروفة إعلامياً، والتقارير الدولية والإقليمية التي تتناول الجنسيات التي تتكوّن منها هذه التنظيمات جميعاً تخلو من أيّ أسماء لعُمانيين، وكأنّ الدولة نظيفةٌ تماماً على صعيد هذه الجماعات، فضلاً عن عدم وقوع أحداث عنف شبيهة، وثمة أيضاً حالة الاستقرار في البلاد منذ ما سمّيت ثورة ظفار (أعلنت السلطات العُمانية عن محاولات انقلاب، وقامت باعتقالات لشخصيات سياسية ودينية اتّهموا بمحاولة الانقلاب على الحكم وإقامة نظام الإمامة، وعفا عنهم السلطان الراحل قابوس في العام 2005).

على صعيد الدلالات الإقليمية، يفتح وقوع هذه العملية في سلطنة عُمان، الواحة الآمنة، الباب واسعاً أمام توقّعات بموجة جديدة وأكبر من ردود الفعل العنيفة على العدوان الإسرائيلي على غزّة، لكن هذه الردود ستأخذ اتجاهين رئيسين في المرحلة المقبلة: الأول مرتبطٌ بالصورة التقليدية للحركات الجهادية، منذ صعود تنظيم داعش. ومن البديهي أنّ التنظيم سيعمل على الاستثمار في المشاعر الغاضبة لدى نسبة كبيرة من الشباب العربي والمسلم، ليس فقط من الموقف الغربي والأميركي المتواطئ عموماً مع العدوان، بل من الموقف الرسمي العربي الذي يقع في منظور نسبة كبيرة من هؤلاء الشباب ضمن الخيانة أو المؤامرة أو الضعف والتواطؤ، وبالتالي، أخذ زمام المبادرة لعمل شيءٍ ما.

بالرغم من أنّ تنظيم داعش فقد «دولته»؛ وتعرّض نموذجُه إلى ضربة قاصمة، لكنه لم يمُت، بل استمرّ، وينشط بصورة كبيرة في البادية السورية، وفي أفغانستان وأفريقيا. ومن يتابع رواية التنظيم الإعلامية سيُلاحظ بصورة واضحة الإصرار على الاستمرار والبقاء، والقدرة على إعادة إنتاج الخطاب الأيديولوجي، طالما أنّ الشروط والسياقات التي أنتجت هذا التنظيم لا تزال قائمة، بل تزداد وتتجذّر في بلدان ومناطق جغرافية كثيرة.

أما الوجه الثاني للعمل المسلّح في المرحلة المقبلة، فسيأخذ طابعاً سياسياً، بمعنى أهداف متعلقة بالصراعات الإقليمية، وسيكون قريباً من الخطّ الذي تمثّله حركات الإسلام السياسي السني (المرتبطة بالإخوان المسلمين وليس القاعدة أو داعش)، التي لم تجد حليفاً موضوعياً إقليمياً إلّا المحور الإيراني، بالرغم مما مرّ بعلاقة الطرفين من أزمة وجفاء، بسبب الثورة السورية. ولكن من الواضح أنّ الرهانات الاستراتيجية لحركة حماس وإيران وحزب الله، والقواعد الجماهيرية التي ترتبط بهذه الأهداف السياسية، والقواعد الاجتماعية الغاضبة من العدوان على غزّة، كلها ستنتج نمطاً جديداً من العمل العسكري- السياسي في المنطقة، بخاصة إذا تدهورت الأمور الإقليمية، ولم يتم الوصول إلى صفقات أو تسويات للنزاعات المشتعلة.

في المحصلة: ما نراه، وسنراه، نتيجة طبيعية وارتداد متوقّع لتداعيات الأهوال اللاإنسانية التي تحدُث في غزّة، وحالة الفراغ الاستراتيجي العربي وغياب طرف عربي مركزي قادر على أن يمثّل العرب السنة في معادلات الجيوبوليتيك السني في المنطقة منذ انهيار جدار بغداد 2003.

مهرجانات تونس الصيفية ورقصها على الجراح

محمد أحمد القابسي

كشفت مهرجانات تونس الثقافية، الدولية الكبرى، لصائفة 2024 عن برامج عروضها، وفي مقدمة هذه المهرجانات قرطاج، الحمامات، الجم وغيرها. وأثارت العروض جدلاً حاداً في الفضاء العام ووسائل الاتصال الاجتماعي وفي حلقات النخب والمتابعين، وصولاً إلى الجمهور العريض. وقد أثار هذا الجدل أسئلة عديدة عن مهرجانات تموّل برامجها من المال العام (وزارة الثقافة)، وكانت فلسفة إطلاق هذه المهرجانات، كما أرساها المؤسّسان الراحلان، الشاذلي القليبي ومحمود المسعدي، ثقافية محضة، تصدُر عن وعي وطني بدور الثقافة في بناء الدولة الاجتماعية الفتية، وإعلاء مقوّماتها في الحفاظ على هوية الشخصية العربية الإسلامية لمجمل التونسيين، وصولاً إلى أهمية هذا الدور الثقافي في تعزيز قيم التحوّل الديمقراطي من مواطنة وعيش مشترك وتسامح وغيرها. وشمل هذا الجدل عدم اعتبار السياق الذي طبع تونس والوطن العربي والعالم منذ «طوفان الأقصى» في غزّة 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي. ويرى هؤلاء المنتقدون واقع هذه المهرجانات من خلال برامجها انحرافاً واضحاً عن البعد التأسيسي الثقافي لها، بل لعل هذا البعد قد تبخّر واختفى، إذ واصلت هذه البرامج الجديدة تكريس أسماء وعروض لا ترتقي إلى مهرجانات دولية عريقة، عرفت شهرة واسعة، وحقّقت نجاحات مشهودة، وانطلقت من مسارحها قامات إبداعية تونسية وعربية ودولية. ويعيد هؤلاء المنتقدون هزال أغلب هذه البرامج وتفاهتها وبعدها عن التزام التونسيين وتضامنهم مع ما يحدُث في غزّة، إلى معضلة الإشراف الإداري أساساً، «فاللجان الثقافية» التي كانت مسؤولة على تسيير هذه المهرجانات شهدت انحرافاتٍ وتجاوزاتٍ في السنوات الأخيرة، كما شكّلت الجمعيات التي بعثت إلى إدارة هذه المهرجانات في فترة لاحقة كذلك خيبة أمل كبيرة، لتعم الفوضى ويغيب الخيال الخلاق. وبذلك تتراجع العروض، أحياناً، إلى مناسبات فرجوية، يؤثّثها هواةٌ وأشباه فنانين يرتعون على المسارح، ويجترون نجاحات غيرهم، ولا يتورّعون عن الاستعراض التهريجي الاستفزازي والتافه للجمهور الحاضر، بعيداً عن المعايير الفنية والثقافية والأخلاقية التي تحكّم ما يجب عرضه على مسرح قرطاج أو «الحمّامات» أو غيرهما.

وبعيداً عن تعميم قتامة هذا المشهد وتردّيه على مجمل مهرجانات تونس الصيفية 2024، فإن مهرجان قرطاج الدولي مثلاً الذي يتصدّر هذه المهرجانات، بصفته واحداً من خمسة مهرجانات عربية كبرى، فقد تجاوزت حملات انتقاد برامج دورته لهذه الصائفة الأبعاد الاقتصادية والثقافية، ولم تعد أجور بعض الفنانين العرب وغير العرب المرتفعة محلّ نقاش في ظل أزمة مالية حادّة للبلاد لتوقف عند غياب المشاريع الفنية الجادّة التي كان يُقبل على إنتاجها هذا المهرجان العريق في دوراته الأولى ويفتتح بها دوراته. لقد تجاوزت الانتقادات ذلك كله لتُتسع دوائر الاستياء والرفض لبرمجة عروض ترفيهية خالية من المضامين والأهداف أمام استمرار العدوان الصهيوني على غزّة وأهلها وارتدادات ذلك العدوان على نفوس التونسيين الذين انتظروا برمجةً تتّسق مع التزام تضامنهم مع ما يحدُث لأشقائهم في غزّة وعموم الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويتوقّف التونسيون في لبنان، مثلاً، حيث ينتظم مهرجان بعلبك 2024 عبر برمجة وتصور يحملان الكثير من الرمزية، في ما اختار المشرفون على مهرجان بيت الدين تعليقه هذه الصائفة. كما جابه مهرجان موازين في المغرب، العائد بعد غياب ثلاث سنوات، حملات افتراضية لمقاطعته تحت شعار «لا ترقّصوا على جراحهم»، فيما تجاوز الشقيق الآخر لمهرجان قرطاج، مهرجان جرش في الأردن، جدل الأجور الخيالية والتساؤلات بشأن المادة الفنية المبرمجة ورمزيتها وعلاقتها بما يحدُث في غزّة، ناهيك عن أبعادها الثقافية. وعلى عكس قرطاج، حافظ «جرش» المرتقب بعد أيام، على برنامجه الشعري، فيما غُيّب ذاك الشعر والشعراء.

تكفي الإشارة إلى عروض افتتاح «قرطاج» 2024 و«الحمّامات» و«الجم» و«بوقرنين» وغيرها من مهرجانات صيف تونس 2024 لتعكس ضياع بوصلة مبرمجي هذه المهرجانات والمشرفين عليها، بعيداً عن تطلّعات جمهور التونسيين وتضامنهم مع أهل غزّة وعموم فلسطين، الذين يتعرضون منذ «طوفان الأقصى» إلى الاعتداءات المعلومة. وكذلك تطلعّاتهم إلى نتاجات إبداعية راقية ومتنوعة لا تكرّس طاحونة الشيء المعتاد وشهوة النزوع إلى الربح التجاري والانخراط في موجة التفاهة السائلة، فهذه العروض الافتتاحية جاءت كالتالي: «لطفي بوشناق» مع أبنائه في افتتاح قرطاج في ظل أزمة مالية حادّة للبلاد لتوقف عند مسرحية «عطيل» لحمادي الوهايبي في افتتاح مهرجان الحمّامات الدولي، مستبعداً المسرحية الحدث للفاضل الجعايبي «بعيداً عن البحر» مؤشّراً بذلك إلى عودة الرقابة إلى الساحة الثقافية. أما مهرجان الجم الدولي فقد اختار قصة حب غجرية ليفتتح بها دورته، إلى غير ذلك من عروضٍ افتتاحيات هذه المهرجانات التي حلقت بعيداً عن عواطف التونسيين. وتأسيساً على ما سبق، يمكن الجزم أن غياب السياسات الثقافية في تونس أثر تأثيراً كبيراً على مجمل الفعاليات الثقافية الكبرى، حيث طفا الإرباك الثقافي ليشمل المهرجانات الكبرى، على غرار مهرجان قرطاج السينمائي ومعرض تونس الدولي للكتاب ومهرجان الأغنية التونسية، وصولاً إلى مهرجانات قرطاج والحمّامات والجم وبوقرنين وغيرها. يحدث هذا وقد أسّست تونس وأسهمت في المؤتمر العالمي للسياسات الثقافية الذي عقدته اليونسكو بمكسيكو سنة 1982 والذي كان لحظة تاريخية فارقة في علاقة العالم، بلداناً وحكاماً وشعوباً، بأهمية الثقافة في حياة المجتمعات الإنسانية والتحوّلات التي تطرأ عليها وأهميتها في معالجة الاختلال الكبير في الموازين التنموية. كما أسهمت تونس، بصفة تأسيسية، في إعلان العقد العالمي للتنمية الثقافية (1988-1997) الذي سنّته المجموعة الدولية عبر الأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو. واعتماداً على مخرجاته، جرى التركيز على قضيتين هامتين، إحداهما ضرورة إعادة صياغة السياسات الثقافية العامة للدول والحاجة إلى ابتكار معارف جديدة للربط بين الثقافة والتنمية. كما كانت تونس فاعلة في المؤتمر الدولي الحكومي للسياسات الثقافية من أجل التنمية المستدامة في استوكهولم سنة 1998. وانطلاقاً من هذه المرجعيات، شهدت تونس انتعاشة ثقافية مشهودة، شملت بعث المهرجانات وتأسيس الصناديق الداعمة للإبداع والمبدعين ورعاية أهل الثقافة والفن. ولكن هذا المد الثقافي توقّف في السنوات الأخيرة لتشهد وزارة الثقافة أضعف الميزانيات 0,7% من الميزانية العامة للحكومة، كما شهدت عدم استقرار وزرائها، وها هي حالياً بإشراف وزير بالنيابة.

> عروض ترفيهية خالية من المضامين والأهداف أمام استمرار العدوان الصهيوني على غزّة وأهلها

ولمناسبة غياب السياسات الثقافية عامة في تونس، وعبر مهرجاناتها الدولية، يقفز سؤال هام: لماذا الاستمرار في تمويل مهرجانات تراجع إشعاعها وتقلص دورها وانخرطت في الرقص على الجراح، في حين ألغت وزارة الثقافة مهرجانات كبرى شهدت دوراتها الأولى نجاحات، وتركت أثراً نوعياً لا يزال قائماً في المخيال الثقافي الجمعي، ومن هذه المهرجانات أيام قرطاج الثقافية للإبداع المهجري ومهرجان قرطاج الشعري وغيرهما.

(كاتب تونسي)

أنقذوا تونس من الكراهية والحقد

صلاح الدين الجورشي

من أي منبع فاض كل هذا الحقد والشماتة والكراهية والرغبة في الانتقام والتخلص من الخصوم والمخالفين؟. سؤال يلع كثيرا هذه الأيام وأنا أتابع تعاليق وتصريحات، بالخصوص في مواقع التواصل الاجتماعي. لقد تحولت هذه المواقع إلى أسلحة يتقاتل من خلالها بعضهم في كل مكان وفي كل الأوقات. ويكفي أن تنشر تعليقا صغيرا على صفحتك، بعد فترة طويلة من الصمت، حتى يقصفك عشراتٌ، ممن لا تعرفهم ولا يعرفونك، بكلمات نابية، فتتساءل إن كانوا يتربّصون بك حتى إذا فتحت فمك انهالوا عليك ببذاءتهم وجهلهم وحقدهم، كأنك ارتكبت جرما في حقهم. كن حذرا في الردّ، لأن المرسوم 54 قد يُستعمل ضدّك في أي لحظة. هذا مناخ مسموم لن يساعد على إجراء انتخابات نزيهة وديمقراطية وتعدّدية. هناك من يسعون إلى إشاعة الخوف على نطاق واسع، حتى يحجم أصحاب الرأي المخالف، ليس فقط عن المشاركة أو التفكير في الترشّح، وإنما أيضا عن التعبير بحرية عن أفكارهم واختياراتهم. وما يثير القلق إلى حد الإحباط أن تلك التهديدات التي يسمح بعضهم لأنفسهم بتوجيهها إلى شخصيات فقدت قدرة الرد على خصومهم بحكم وجودهم في السجون، أو لاعتبارات أخرى. إذ كيف نفسّر ما جاء على لسان نائب اعتبر أن المساجين السياسيين «مكانُهُم السُّجون والمَقابر». وفي إشارة إلى راشد الغنوشي لم يتردد في القول إنه «كان ينبغي أن يُعدَم منذ سنة 1981». وهو ما اعتُبر «تصريحا إجراميا خطيرا جدًّا، في استحضار الرُّوح الشِّرّيرة للسَّفّاح ومجرم الحرب بُولُ بُوتْ، و«دعوة إلى السَّحل» والقتل، و«تمجيد الجريمة» و«حمل السُّكّان على مُهاجمة بعضهم بعضا بالسِّلاح وإثارة الهَرْج والقَتْل والسَّلب بالتُّراب التُّونسي»، وذلك على معنى الفصل 72 من المجلّة الجزائيّة التُّونسيّة». ثلب شخصية اعتبارية من مناضلي اليسار التونسي خلال السبعينات من القرن الماضي (عز الدين الحزقي) بالقول «مخّك أنت هو المقلوب! خربت دار ولدك في جرة (بسبب) عمالتك للغنوشي يا ... تستحق المصائب الهابطة عليك الكل!». لم يأخذ بالاعتبار شجاعة الرجل في عهدي بورقيبة وبن علي، ولم يقدّر المحنة التي يمر بها رغم سنه المقدم، فغامر بحياته وأضرب عن الطعام احتجاجا على اعتقال ابنه جوهر بن مبارك بدون جريمة واضحة وأدلة قطعية. عندما يبلغ الحقد هذه الدرجة يصبح خطراً على وحدة المجتمع وعلى السلم الأهلي، فمجتمعٌ تفترسه الكراهية والبغضاء بهذا الشكل لن يكون صالحا لممارسة الديمقراطية وفق قواعدها الأصيلة التي تتطلّب الحد الأدنى من الضوابط والأخلاق. فإذا كنت تعمل على التخلص مني بأي وسيلة فذلك سلوك منافٍ لمبدأ التعايش السلمي الذي بدونه لن تكن هناك حقوق، ولن هناك تنافس. ولا نعتقد أن التونسيين يعملون على فقدان وحدة مصيرهم وتفجير وجودهم الجماعي وإقصاء الأغلبية من الاهتمام بالشأن العام.

تحتاج التربية على الديمقراطية وقتاً وصبراً، ومن يحاول استغلال عثرات الانتقال الديمقراطي من أجل محاصرة الحرية وفضاءاتها ستكون النتيجة مزيد من الإصرار والرغبة في التحدّي، ليس فقط في صفوف النخبة التي فشلت في السابق، ولكن حتى في صفوف الذين أيّدوا سياسات التشدّد من سيدركون، في لحظة ما، أن الاختلاف والتعدّد بمثابة القدر الذي لا يمكن تجنبه مهما اشتد الحصار. لابد من الاعتراف بأنه كلما اكتسح طرفٌ ما المشهد السياسي إلا وجنح نحو الانفراد بالسلطة، وأن المعارك الأيديولوجية السابقة لا تزال آثارها مستمرّة وفاعلة، مثلما يحصل مع الأمراض المزمنة. ومع أهمية هذه الملاحظة لفهم الحالة وتشخيصها، لم تشهد المرحلة الماضية موجة واسعة من التضييق الشديد على الحريات السياسية. حصل نزوعٌ نحو استعمال الدولة في تحقيق تغوّل هذا الطرف أو ذاك، رغم ذلك حوفظ على الحد الأدنى من التنوع وحرية المبادرة، فإغلاق الأبواب والنوافذ بشكل كامل يؤدّي إلى الاختناق والموت أو إلى الانفجار والتمرّد.

القاطرجي... مآل رجال أعمال الأسد

فاطمة ياسين

يستدعي مقتل محمد براء القاطرجي تاريخ تعامل نظام الأسد مع رجال الأعمال المحليين، والملابسات التأريخية التي رافقت صعود أصحاب رؤوس الأموال المرتبطين مباشرة بالسلطة، بعد أن حلّوا محلّ البورجوازية التقليدية، التي جرى تجريفها بانتظام منذ وصول حزب البعث إلى الحكم، وقد شكّل منعطف انقلاب 16 نوفمبر عام 1970، ووصول «البعث» بنسخته الأسدية، إلى السلطة، مناسبةً لإنتاج اقتصاديين جدد، كان عامل القرابة معياراً حاسماً في إيجادهم. ويمكن أن يمثل آل مخلوف نموذجاً لهذا الحال، حيث لم يتمتّعوا بخلفية صناعية أو تجارية كافية تؤهلهم لذاك الصعود المالي الاستثنائي. وقد عُرفت عائلة مخلوف بوجودها في أعلى سلم الاقتصاديين خلال عهدي الأب والابن. ولئن كان عملها شبه مستور خلال عهد الأب، فقد ظهرت إلى العلن في فترة الابن، وقد ساعدت ظروف الثورة السورية ببروزها بشكل أوضح، بعد أن دعاها بشار الأسد إلى المساهمة في القمع المنظّم وتمويل عمليات الهجوم على الثائرين. وبعد مرور بعض الوقت على الثورة، غيّر النظام في وجوه الطبقة المالية المحيطة به، ولم تعُد القرابة العامل الأهم، فقد قرّب شخصيات أخرى خضعت لسلسلةٍ من الاختبارات، وأثبتت بالفعل إخلاصها غير المحدود له، وكان واحداً منها القاطرجي الذي أُدرج اسمه على قوائم العقوبات الدولية ليلقى حتفه قبل أيام.

منذ وصوله إلى السلطة، وضع الأسد الابن الأيديولوجيا خلف ظهره، وتنكّر لمبادئ حزب البعث الذي يترأسه، والذي يعطي أولوية للدولة لتدير كل شيء، عندما تبنّى تشكيلة مختارة من رجال الأعمال، ورّعها على مختلف قطاعات العمل من دون استثناء، من تقديم الخدمات البسيطة إلى الصناعات الخفيفة إلى إدارة قطاع الاتصالات ذي المردود الربحي الكبير والسريع. وعلى مدى العشر سنوات الأولى من حكمه، جرى تسمين هذه الطبقة، وراكمت ثروة كبيرة، ترافقت مع تدهور الاقتصاد السوري الذي كان أحد عوامل انتفاض الشعبي عليه، بحسب اعترافه قبل أشهر أمام أعضاء حزب البعث. وتردّدت أسماء الاقتصاديين حلفاء النظام بقوة في الشارع، وتقاسمت علناً مجالات العمل في السوق السورية. حقّقت توليفة النظام الاقتصادية تناغماً، واستطاع الإبقاء عليها تحت سيطرته بشكل عام. ولم تُظهر مفاصل الدولة الرسمية أو مرجعيات الحزب التقليدية أي امتعاض أو اعتراض، وقد وُزّعت بعض جوائز الترضية عليها أو على الجيل الثاني من أبنائها، فجرت الإحاطة بالاقتصاد السوري وطوّق بحزمة برجوازية مختلقة تأتمر بأمر السلطة الرسمية، في حين أن عوائدها تصبّ في جيوب القلة. وقف رجال أعمال الأسد بإخلاصٍ نادر بجانبه خلال حربه على الشعب السوري، رغم أنه نكّل ببعضهم، كقريبه رامي مخلوف الذي خلعه عن عرشِه الاقتصادي الكبير، وأدخل زوجته أسماء بمسمّيات عدة بدلاً منه. لم يبدُ أن بنيانه المالي الشخصي قد انهار نتيجة هذا التغيير. رغم محاولات رامي الاستجدائية التي ذهبت كلها أدراج الرياح. ولكن ظروف الحصار التي نتجت من الحرب أنتجت نوعاً آخر من السلوك الاقتصادي، فغيّر كثيرون من رجال الأعمال أنشطتهم التجارية والاقتصادية، ليصبحوا رجال ميليشيات بالدرجة الأولى، وأسّسوا المجموعات العسكرية التي وقفت إلى جانب النظام. وسرعان ما تحوّلت إلى عمالةٍ يدويةٍ تنتج الحبوب المخدّرة بكميات هائلة، أو تساهم في توزيعها على دول الجوار والدول البعيدة عبر البحر، وقد ألقي القبض على عشرات الشحنات العابرة للحدود البرّية أو في الموانئ العالمية.

ضمّت قوائم العقوبات الدولية كل هؤلاء، فضلاً عن رئيسهم بشار الأسد، ومعظمهم غير قادر على مغادرة سورية، وساهمت العقوبات في الانخراط أكثر بالأنشطة المحرّمة دولياً. ويوحي مقتل القاطرجي على الحدود السورية اللبنانية بتورّطه بشكلٍ عميق مع حزب الله، سواء في تهريب الأسلحة أو الحبوب المخدّرة، والمؤكّد أن القاطرجي ليس الوحيد، وقد تُظهر قريباً اغتيالات تالية لمتورّطين واحداً بعد آخر...

كونفدرالية دول الساحل... غياب الديمقراطية عائقاً

مالك ونوس

بعد توقيعها ميثاقاً للدفاع المشترك، في سبتمبر/ أيلول الماضي، أعلنت دول الساحل الأفريقي الثلاث، النيجر ومالي وبوركينا فاسو، في قمتها في 6 يوليو/ تموز الجاري، عن تبنّيها معاهدة لإقامة تجمّع إقليمي يضمّها في اتحاد كونفدرالي للوصول إلى «مرحلة أضافية نحو اندماج أكثر عمقاً» بينها، كما جاء في بيان القمّة. ويطرح هذا الإعلان أسئلة جدّية بشأن الهدف الحقيقي لهذا التجمّع، خصوصاً بعد إعلان هذه الدول انسحابها من المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)، وكذلك بسبب العقلية الانقلابية التي جاءت بزعمائها إلى السلطة، والتي لا ترى عادة أسلوباً للحكم سوى التفرّد بالقرار السياسي والاقتصادي ونفي الآخر. وبعد هذا الأسلوب العائق الذي ثبت أنه يقف في وجه أي تكامل بين الدول، وفي وجه أي تنمية حقيقية تحتاج الفصل بين السلطات واستقلال القضاء وإشراك الفاعلين لإنجاعها، وهو أمر يرفضه الانقلابيون دائماً، ما يجعل لاتحادهم هدفاً آخر غير الذي أعلنوه.

إذاً، وبعد أن حدثت انقلابات في دول الساحل الأفريقي الثلاث بين عامي 2020 و2023، وجاءت بجنرالات إلى الحكم، وقّعت هذه الدول ميثاق «ليبتاكو - غورما» للدفاع المشترك، وهو تحالفٌ دفاعيٌ يهدف إلى إنشاء هيكلية مشتركة، هدفها مكافحة الإرهاب، ومحاربة الجماعات المسلحة وتأمين الحدود، والمواجهة الجماعية لأي هجوم تتعرّض له إحدى دول الميثاق. وقال محللون إن توقيع الميثاق جاء ردّاً على تهديد المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) بالتدخّل في النيجر بعد انقلاب يوليو/ تموز 2023، من أجل إعادة الرئيس المنتخب محمد بازوم والحكم المدني للبلاد. واستكمالاً لهذا الميثاق، عقد زعماء الدول الثلاث؛ النيجر، الجنرال عبد الرحمن تياني، وبوركينا فاسو، النقيب إبراهيم تراوري، ومالي، العقيد أسيمي غويتا، قمة في نيامي، عاصمة النيجر، في 6 يوليو/ تموز الجاري، وأعلنوا قيام الكونفدرالية.

بالإضافة إلى الدوافع والتجاور الحدودي وكونها دولاً داخلية، تبدو حاجة هذه الدول إلى كونفدرالية من هذا النوع ماسّة، بسبب ضعف اقتصاداتها وحاجتها لتجاوز فقر الخدمات الصحية والتعليم، والتكامل في قطاعات الطاقة والمياه والزراعة والنقل، خصوصاً أن قطاعاتها الاقتصادية الرئيسة تشمل الزراعة وتربية الماشية والتعدين الواعد، لكن الذي يعاني مشكلات في الوقت عينه، كما يوجد بين أنظمة الدول الثلاث جامع يجعلها أكثر قرباً لبعضها من أي دول أخرى، هي العقيدة العسكرية التي تتحكم بها نتيجة وصول حكامها العسكريين إلى السلطة عبر انقلابات جرت في فترات متقاربة في ظل العداء المتنامي داخلها لفرنسا وأميركا. كما يوحدها تاريخ طويل من الوقوع تحت نير الاستعمار الأوروبي، وتحكّم القوى الكبرى بسياساتها واقتصادها، ما تسبب بضعف الاقتصاد وحدوث اضطرابات وعدم استقرار بسبب تعرض البلدان الثلاثة لموجات من الإرهاب من الجماعات الجهادية والحركات المسلحة والانفصالية وغيرها، نتيجة عدم قدرة كياناتها الضعيفة عسكرياً على مواجهات هذه التحديات. كما أن تاريخاً طويلاً من الاستغلال الاستعماري الذي تعرضت له أفقرُ هذه البلدان، وتسبب بموجات من الهجرات الجماعية واللجوء. انطلاقاً من هذا الواقع، أدركت أنظمة دول أفريقية كثيرة أن مكافحة الإرهاب، هذا المبرّر الذي اعتمدت عليه فرنسا لزيادة وجودها العسكري في بعض دول القارّة، والعمليات العسكرية التي شنتها في هذا الإطار، لم تنجح، بل أدّت إلى زعزعة الاستقرار وانتشار أعمال العنف، وبالتالي زيادة معدلات الهجرة وإضعاف الاقتصاد. وأدى هذا الأمر بالأفارقة إلى التساؤل الجدي حول السبب الحقيقي لاحتفاظ فرنسا بقواعد عسكرية في أفريقيا، وهي المتهمة دائماً بوجود يد لها في انقلابات عديدة أو دعم ديكتاتوريات أو إطاحتها وفق ما تقتضي مصلحتها. وكان من دول الساحل أن أمرت القوات الفرنسية والأميركية بمغادرة قواعدها في هذه الدول. ومقابل ذلك، عمدت أنظمتها إلى زيادة التعاون مع الصين وروسيا، إلى درجة أن قوات فاغنر الروسية شاركت في بعض العمليات العسكرية، مثل معركة استعادة مدينة كيدال، فور إعلان رئيس المجلس العسكري في مالي، أسيمي غويتا، نيته الشروع فيها، ما أدّى إلى تزايد النفوذ الروسي في هذه الدول.

وإزاء هذا الاتحاد، يُطرح سؤال جوهري: هل يمكن لأنظمة عسكرية انقلابية، يتفرد قادتها بالسلطة، أن تنتهج نهجاً كونفدرالياً يتطلب في مراحل متطورة تنازل هذا الحاكم أو ذاك عن بعض من سلطاته لصالح رئيس أو هيئة مستقلة أو حكومة مركزية تعمل على تنسيق سياسات الدول المشمولة فيه وتوحيدها في قطاعاتٍ ومجالات معينة، وفي التعاطي مع الدول الأخرى ومواقفة الحاكم عليها؟ كما أن تحدّيات التنمية تتطلب توفير شرط إشراك جميع قوى المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فيها، فهل يوافق انقلابيون على شرطٍ من هذا القبيل ويسمحون بالعمل السياسي وعمل الأحزاب ونشاط منظمات المجتمع المدني للمشاركة في القرار وتصويب سياسات الحكام في حال الخطأ؟

يتبيّن من بعض شعاراتٍ طرحتها المجالس العسكرية في الدول الثلاث، ومنها «لا ديمقراطية وفق مقاسات الغرب»، وكلامها أن ديمقراطية جديدة خاصة بدولها يجب اعتمادها، أنها سوف تستمر بالاستئثار بالسلطة وقمع المعارضين. فلأن الديمقراطية هي ذاتها التي تتحكم بها نتيجة وصول حكامها العسكريين إلى السلطة عبر انقلابات إيمانويل ماكرون لجذب اليمين بأنواعه، على ألا يقدّم أي تنازل لليسار في تسمية رئيس الوزراء. ... وما زالت أحزاب اليسار تتفاوض وتتصارع، ولكن على ماذا؟

(كاتب سوري في باريس)

> ظهر بوضوح أن الشخصية الفجّة لميلانشون حجر عثرة في وجه استمرار أي تحالف يساري

على ثلاث مراحل: تقدم مرشّح جبهة اليسار الجولتين الأوليين، لتفوز مرشحة الحزب الرئاسي الخاسر بالانتخابات التشريعية، وهي الرئيسة السابقة للبرلمان، في الجولة الثالثة والحاسمة. غاب عن الجميع تقريباً أن ماكرون استدعى، عشية هذا الاقتراع، رئيس الوزراء ليعود عن رفض استقالته، ويطلب منه تسيير الأعمال لحكومة مستقيلة، تضم 17 وزيراً جرى انتخابهم نواباً. هذه أصوات معترض عليها ساهمت بفوز الرئيسة

قرار «العدل الدولية» لطمة لإسرائيل وأساس لفرض العقوبات

مصطفى البرغوثي

مثّل قرار محكمة العدل الدولية الذي صدر يوم الجمعة الماضي، من الناحية القانونية، انتصاراً كبيراً للشعب الفلسطيني، ولطمة موجعةً غير مسبوقة لإسرائيل وحكومتها الفاشية، إذ حسم الجدل بشأن طبيعة الأراضي المحتلة، والتي كما قال تشمل جميع الضفة الغربية والقدس وقطاع غزّة، مؤكداً أنها أراضٍ محتلّة من احتلال إسرائيلي غير شرعيٍ، وليست أراضيَ يهودية كما يدّعي نتنياهو، أو متنازع عليها كما يدّعي حزب العمل وأحزاب صهيونية أخرى. وأكّد القرار انطباق اتفاقية جنيف الرابعة التي تتنكّر لها إسرائيل على الأراضي المحتلة. وأوضح أن الاستيطان غير شرعي، ويجب إزالته بالكامل، وتعويض الفلسطينيين عن الضرر الذي لحق بهم عن كل أرض صودرت، وكل بيت هدم، وكل ظلم وقع. وطالب القرار بوقفٍ فوري للاستيطان الإستعماري الإسرائيلي، وإجلاء كل المستوطنات والمنشآت الاستيطانية فوراً. وأكّد القرار أن إسرائيل تمارس نظام الفصل العنصري ضد الشعب الفلسطيني، واضعاً أساساً قانونياً متيناً لحملةٍ عالميةٍ لمقاومة نظام الأبارتهايد الإسرائيلي.

وحمّل قرار محكمة العدل الدولية الدول قاطبة والجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن المسؤولية عن تطبيق القانون الدولي وحكم المحكمة، مطالباً إياها بعدم الاعتراف بالوجود غير الشرعي الإسرائيلي والاستيطان الاستعماري وعدم تقديم أي دعم لهذا الوجود غير الشرعي، أو الحفاظ على وضع الاحتلال والتمييز العنصري القائم، بل ذهب القرار إلى أبعد من ذلك، عندما طالب الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها بدراسة اتخاذ تدابير إضافية لإنهاء الوجود الإسرائيلي غير الشرعي. وتشكّل هذه الدعوة وحيثيات القرار القانونية أساساً متيناً وصلباً لفرض العقوبات والمقاطعة على إسرائيل وسحب الاستثمارات منها باعتبارها كياناً مارقاً وخارجاً عن القانون الدولي.

يواصل كثيرون التركيز على أن القرار استشاري، وكأن ذلك يضعف من قيمته، ولا بد هنا من إيضاح مغزى ذلك. القرار استشاري، لأنه صدر بناء على طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة رأياً قانونياً في الاحتلال والاضطهاد ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة. وبعد أن يصدر القرار يصبح من واجب الدول التي طلبت حكم المحكمة تنفيذه، لأن لمحكمة العدل الدولية، مثل أي محكمة، سلطة اتخاذ الحكم والقرار القانوني القضائي، ولها أن تلزم السلطة أو القوة التنفيذية، وهي في هذه الحالة الأمم المتحدة، القيام بواجبها وتنفيذ الحكم.

القوة التنفيذية في هذه الحالة مجلس الأمن، أو، في حال تقاعسه، قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت بند الفصل السابع. وكلا الأمرين ستتصدى لهما الولايات المتحدة وبعض الدول الاستعمارية الغربية التي تعتبر إسرائيل ربيبتها.

ولتبسيط الأمر، يشبه الحال وضع لصٍّ ارتكب جريمة السرقة والقتل والاعتداء (إسرائيل)، فذهب من كانوا ضحيته (الشعب الفلسطيني) للمحكمة للمطالبة بحقهم، فحكمت المحكمة لهم بمعاقبة المعتدي وإزالة آثار الجريمة والتعويض عن الضرر، وبات الحكم بيد الشرطة (مجلس الأمن)، ولكن الشرطة فاسدة، بسبب الانحياز الأميركي إلى إسرائيل والاستخدام الأرعن لحق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن.

ما هو الحلّ؟ إنه مقاومة المعتدي، وهي مقاومة مشروعة، واستنهاض كل عناصر التضامن والدعم العربي والإسلامي والعالمي لفرض العقوبات على المعتدي وإجباره على الخضوع. وهذا هو مغزى الجهد الذي يقوم به المجتمع المدني عبر حملة المقاطعة وفرض العقوبات وسحب الاستثمارات، والتي يمكن أن تكتسب زخماً هائلاً بالتوازي مع تأثير المقاومة الفلسطينية وقوتها لإحداث تغيير في ميزان القوى لصالح الشعب الفلسطيني. وكما حدث في تجربة جنوب أفريقيا، يتحوّل الضغط الشعبي إلى قوة هائلة، تفرض، في نهاية المطاف، رأيها على الأحزاب والبرلمانات والحكومات، وهذا ما هو مطلوب في الحالة الفلسطينية، التي تستدعي تناسقاً بين مقاومة الشعب الفلسطيني وحركة المقاطعة وفرض العقوبات العالمية. لقد جاء حكم «العدل الدولية»، من حيث التوقيت، في مكانه تماماً بعد يوم من صدور قرار الكنيست الإسرائيلي، برفض الدولة الفلسطينية المستقلة، ومثّل لطمة موجعة لمن اتخذوا ذلك القرار. لكن ما يلفت النظر أن ردات الفعل الإسرائيلية على قرار المحكمة، وقد وصلت إلى حد اتهامها باللاسامية، جسدت تماماً ما جسّده قرار الكنيست الإسرائيلي من أمور أربعة:-

وحدة الحركة الصهيونية بكل مكوّناتها وأحزابها، سواء من هم في الحكومة أو المعارضة، في رفض حقوق الشعب الفلسطيني. التوجّه العام للمجتمع الإسرائيلي ومكوّنات المنظومة الصهيونية نحو الفاشية في التعامل مع الشعب الفلسطيني. تأكيد زوال الوهم بامكانية الوصول إلى حلٍّ وسط مع الحركة الصهيونية عبر التفاوض. مثل قرار الكنيست دفناً لاتفاق أوسلو الميت، ونهج أوسلو الذي بُني على وهم الحل الوسط، ووهم إمكانية الوساطة الأميركية.

بالتأكيد، لم تكن الحركة الصهيونية وكنيست إسرائيل ليجرؤ كل منهما على اتخاذ قراراته لولا استمرار اتفاقيات التطبيع مع إسرائيل، وضعف ردود الفعل الرسمية العربية والإسلامية على مجزرة الإبادة الجماعية في قطاع غزّة، ولولا التواطؤ الرسمي الأميركي وعدة دول غربية مع جرائم الحرب التي ترتكبها إسرائيل. وكان تعليق الناطق باسم الخارجية الأميركية على قرار الكنيست بالغ الدلالة والسخافة، والاستخفاف بعقول الناس، عندما قال «إن الولايات المتحدة ليست متأكّدة إن كان قرار الكنيست يمسّ حلّ الدولتين، وإن كان ذلك سيدعوها إلى «عدم السرور». لذلك استحق ذلك التعليق وصفه «بالمسخرة»

... إسرائيل بتصرفاتها وقراراتها، وبمواقفها من قرارات محكمة العدل الدولية، والقرار المرتقب من محكمة الجنايات الدولية، كلها تتلخّص في حصيلة واحدة، ترسخت كياناً مارقاً خارج على كل القوانين والأعراف الدولية والانسانية، ولا علاج له سوى العقوبات.

(أمين عام المبادرة الوطنية الفلسطينية)

> طالب قرار محكمة العدل الدولية الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها بدراسة اتخاذ تدابير إضافية لإنهاء الوجود الإسرائيلي غير الشرعي

«هيومان رايتس واتش» و تجريم المقاومة الفلسطينية

لميس أندوني

لمنظمة حقوق الإنسان الأميركية، هيومان رايتس واتش، سجلٌّ مهمٌّ ومتناقض حيال حقوق الشعب الفلسطيني، لكن تقريرها الذي أصدرته الأسبوع الماضي، وجرّم كل فصائل المقاومة الفلسطينية، شكّل نقطة فارقة خذل مؤيديها، وفاجأ حتى أكثر منتقديها حدّة. وليست مشكلة التقرير فقط في إدانته شبه القطعية لكل التنظيمات الفلسطينية، وإنما بإعادة تدوير ادّعاءات إسرائيلية وتقارير صحافية غربية دحضها إعلاميون وقانونيون غربيون.

يجب الإقرار بأن المنظمة المذكورة ساهمت بتقاريرٍ مهمّة تفضح الجرائم الإسرائيلية، بل تبنّت وصف النظام الصهيوني ضد الفلسطينيين بالأبارتهايد، لكن سجلّها لا يخلو من كبوات وسقطات مهادِنة لإسرائيل والسياسة الأميركية. غير أن تقريرها في 17 يوليو/ تموز الحالي جاوز كل قواعد عملها، بل بَدت «هيومان رايتس ووتش» فيه أنها تحاول التعويض عن أي دور لها كان في كشف خروقات إسرائيلية حقوق الإنسان الفلسطيني، إذ يبدو أنها، وهي التي تعتمد على تمويل أفراد ومؤسّسات وحكومات، قد خضعت لضغوط غير مسبوقة، وهذا لا يبرّرعدم التزامها بمبادئ عملها، لكنه يبرهن على شراسة الحملة الصهيونية والأميركية ضد الشعب الفلسطيني.

يشي التقرير، فيما يبدو، بأن هناك نية تجريم ممنهج ليس لحركة حماس فحسب، بل أيضاً لكل الفصائل، بما فيها حركة فتح والجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين، فبالإضافة إلى إعادته التُّهم الإسرائيلية، ادّعى التقرير أن خمسة فصائل على الأقل شاركت في الهجوم الأول لعملية طوفان الأقصى (7 أكتوبر) بدون تمحيص أو بحث حقيقي.

المفارقة أن «هيومان رايتس واتش» أطلقت تقريرها في الأسبوع الذي صعّدت إسرائيل من عمليات القتل، وفي وقتٍ تناقلت وسائل الإعلام قصة الطفل أحمد بهار المُصاب بمتلازمة داون الذي نهشته كلابٌ يستخدمها الجيش الإسرائيلي حياً وتركه جنود الاحتلال حتى مات، وكأنها محاولة للتغطية على فداحة المجازر الإسرائيلية، بالرغم من أن هناك خبراء مختّصين يعملون لدى المنظمة قد لا يقبلون مثل هذا التقرير وتوقيته، ما يدلّ على إصرار قيادة «هيومان رايتس واتش» على اعتماده ونشره وتوزيعه.

الأبرز في سقطات التقرير إحياء مزاعم ارتكاب مقاتلي «حماس» عنفاً جنسياً ضد إسرائيليات في عملية 7 أكتوبر، وهي حكاية جرى دحضها مرّات، بل أحدث تقرير «النيويورك تايمز» عن عمليات الاغتصاب فضيحة كبيرة لها، وهي الصحيفة الأميركية الأهم، فمن توظيف صحافية إسرائيلية مؤيدة لحرب الإبادة في كتابة التقرير إلى شهود لم يثبُت وجودهم، وصدور تصريحات من إسرائيليين من كيبوتس بئيري تنفي حدوث عمليات اغتصاب في صباح ذلك اليوم، بل إن خمسين أستاذاً للإعلام في الجامعات الأميركية الأهم وجّهوا رسالة انتقدت انعدام مهنيّة التحقيق وغياب النزاهة فيه، حتى إن أساتذة من هؤلاء اتهم الصحيفة بمحاولة تبريرها الحرب الإسرائيلية ضد الفلسطينيين. ولكن «هيومان رايتس واتش» اختارت أن تردّد الادّعاءات بدون أدلّة جديدة، وكأنها تُرضي جهةً ما. صحيحٌ أنها ليست المرّة الأولى التي تحابي فيها المنظمة الرواية الاسرائيلية. ولكن، لم يحدُث من قبل أن أصدرت تقريراً بهذه الفجاجة والتسييس والانحياز إلى صالح إسرائيل.

مثال آخر، تجاهل التقرير الاعتراف الإسرائيلي بأن الجيش الصهيوني طبّق «بروتوكول هانيبال»، أي قتل الإسرائيليين إذا كان هناك خشية من وقوعهم في الأسر، ما أكّد رواية إسرائيليين من سكان الكيبوتسات ومدن جنوبية أن الجيش قصف وحرق وقتل متعمّداً إسرائيليين، ثم اتهم «حماس» بذلك. وعدم إشارة «هيومان رايتس ووتش»، من قريب أو بعيد، إلى الاعتراف الإسرائيلي يؤكّد إصرار قيادتها على تجريم الفلسطينيين، حتى وإن صرّحت المسؤولة التنفيذية فيها إن ذلك لا يبرر «الحرب الإسرائيلية» على غزّة. لا نعلم ما إذا كانت المنظمة الحقوقية ستراجع نفسها، فالفلسطينيون يقبلون بتحقيق نزيه ومستقلّ، ولكن أن تنحاز «هيومان رايتس واتش» إلى إسرائيل في أهم لحظة وأصعبها منذ بداية الحرب يجعلها، عن قصد أو غير قصد، في جانب المجرم الإسرائيلي. وإن لا يُنكر دور المنظمة في التضامن مع مظلومين وضحايا في أنحاء عديدة في العالم، لكن ذلك لا يشفع لها فشلها في إصدار تحقيق نزيه وجّهت به ضربة إلى كل الفلسطينيين وكل أنصار حقوق الإنسان في العالم، علمت أم لم تعلم.

لا نلوم كل من يعمل في المنظمة، لكن من الصعب تقبل ما فعلته قيادتها، فهو مدان، وكأن الفلسطيني في حاجة إلى ضربات جديدة. وهنا يجب أن نتذكّر أن التقرير لا يستطيع أن يجرّم المقاومة الفلسطينية، حتى لو أضرّ بها، فالمقاومة حقٌّ مشروع لكل الشعوب التي ترزح تحت احتلال أجنبي، وهناك فرق بين تحقيق يتحدّث عن تجاوزات حقوق إنسان قانونية تنطبق على حركات المقاومة وبين الدخول في معركة الإبادة ضد الفلسطينيين.

في النهاية.. ما نشهده حملة ترافق حرب الإبادة وردّة فعل على صمود الشعب الفلسطيني ونجاحه في اختراق الرأي العام العالمي، وفضح زيف السردية الصهيونية، وانتصاراته التاريخية في محكمة العدل الدولية. وجزء من دورنا وواجبنا، نحن الإعلاميين والمثقفين والناشطين، أن نفضح محاولات تجريم المقاومة بدون أن نهتزّ أو نتراجع، أو نخشى قول الحقّ، فبوصلتنا هي كل دمعة لطفل فلسطيني منكوب وكل صرخة أم وأب من قلب منفطر، وكل شهيد يلاحقنا شبحُه ويدمينا فقدانه.

(كاتبة وإعلامية من الأردن)

> أن تنحاز «هيومان رايتس واتش» إلى إسرائيل في أصعب لحظة منذ بداية الحرب على غزّة يجعلها، عن قصد أو غير قصد، في جانب المجرم الإسرائيلي

طلبة المغرب... الكوفية تتويج لإنسانيتنا

عبدالله هداري

مخجلٌ حقاً أن يصير ارتداء الكوفية في بلد كالمغرب أمراً يستحق الإشادة والتنويه، ومخجلٌ أيضاً أن تصير الكوفية سبباً في التحفّظ والازدراء. إنها مسألة في غاية الخطورة، وتشي برائحة القاع النتنة التي صعدت إلى القمة. كذلك تشي بنتائج سوء التدبير الثقافي والسياسي والوطني في كيان المجتمع. فالأصل أن الكوفية والعلم الفلسطيني مما هو متجذّر في الوجدان والشعور المغربي. وهما مما لا حاجة بك لتشرح وتعيد لأيٍّ كان ارتباطهما بالمغاربة، خذ نفساً عميقاً، وابدأ بكل مجالات انشغال المغاربة، لتجد أن فلسطين تحضُر في كل شيء، فحتى الحاج المغربي كانت زيارته القدس، في زمن مضى، جزءاً من حجه المبرور وعرفاً مسلّما به عند المغاربة، فهل حملت المياه أسفل القش ما لم يُحسب حسابُه اليوم.

ما تعرّضت له إحدى الطالبات في حفل توزيع الجوائز على المتفوقين في حفل تخرّج طلاب المدرسة العليا للتكنولوجيا في الدار البيضاء، حينما امتنع عميد كلية العلوم في 14 يوليو/ تموز الجاري تسليمها الشهادة ما لم تُزل الكوفية عن كتفيها، أمر قبل أن نستنكره أو ندينه يجب أن نعي أنه مدعاة قلق كبير ودافع قوي لاستشعار خطر ثقافي ووطني وديني وسياسي في غاية الخطورة. وكما قال الزعيم المغربي الراحل، علال الفاسي يوماً، لا يمكننا أن نتعامل مع مثل هذه الأشياء بمنطق الارتجال، وإنما أن نتخذ كل ما يلزم من تدابير لتقويم الاعوجاج. وإلا فسنكون جميعاً مشاركين في استفحال الخطر، ونغرق جميعاً في أتونه. لكن، ينبغي أن نعلم أن القصة لم تبدأ مع الحدث سالف الذكر، وإنما سبقها فعلٌ مشابه، وببشاعة أكبر، رغم أنه لم يحظَ بالاهتمام والاستنكار المطلوبين، حينما ألغت جامعة محمد السادس متعددة التخصّصات التقنية في مدينة بنجرير (تبعد عن مراكش 74 كلم)، فجأةً، حفل التخرّج الذي كان مقرّراً في 12 يوليو/ تموز 2024، حينما علمت أن الطلبة عازمون على تأدية عدة أشكال رمزية سلمية تضامناً مع معاناة قطاع غزّة.

مؤكدٌ أن سلوك هذا المسؤول الإداري ليس مما يمكننا تعميمه على الجميع، كما هو حاصلٌ مع التطبيع، الذي يخرج المغاربة عبر جلّ مدن البلاد تنديداً به بشكل غير منقطع منذ إبرامه. لكن لا بد أن نقف عند الحدث، لتأكيد الحاجة إلى مراجعات حقيقية هذه المرّة، ذات بعد أكاديمي جادّ، يشتبك فيها السوسيولوجي والديني بالثقافي والسياسي والفلسفي، وينخرط فيها كل الفاعلين المجتمعيين، وفي مقدمتهم الجامعيون، قصد القيام بما عليهم تجاه تغير قيمي كهذا، ذلك أن تنديدهم قبل أن يكون بالشعار أو بأي سلوكٍ كان، ينبغي أن يكون بحثياً، يقدم على تفكيك نقدي لسياسة «تازة قبل غزّة»، التي انتهجها المغرب، وتأثيراتها في مختلف جوانب المجتمع المغربي، وكذلك تحليلاً نقدياً لكل السلوكيات التي تُبديها مختلف الحساسيات الإيديولوجية تجاه القضية الفلسطينية، والتي صار بعضُها مستفزاً بشكل كبير لمشاعر جلّ المغاربة، ويخلط بين حقوق السكان الأصليين وحقهم الذي لا ينازع فيه أحد ونزوع كراهية القضية الفلسطينية كما هو الشأن عند بعض الحساسيات الأمازيغية المتطرّفة. والغرض من هذا الجهد البحثي الأكاديمي والثقافي أن نسجّل بدقة التحوّلات التي يعرفها المشهد السياسي والثقافي أو الفاعلون السياسيون والثقافيون المغاربة تجاه أم القضايا وضمير الإنسانية العالمي.

يرصد مهتمّون وخبراء عديدون بتخوف شديد التحولات القيمية التي طرأت على المجتمع المغربي في العقد الأخير، والتي بدأت تطفو نتائجها على السطح، ممثلة في نسب مقلقة شغلت مجالات اجتماعية معينة بالأخص داخل نواة المجتمع التي هي الأسرة (نذكُر مثلاً ارتفاع نسب الطلاق الذي سجلته المندوبية السامية للتخطيط في 2022)، وغير ذلك، إلا أن سلوك الطلبة، الذين يحسبون على الجيل الجديد، يهشّم هذه الأحكام المطلقة كما يهشّم تشاؤميتها المفرطة، بالطريقة نفسها التي هشّمت بها الثورات في 2011 خلاصات سوسيولوجيين عديدين في العالم بشأن حقيقة المجتمعات العربية الإسلامية. ذلك أن هذه المبادرات التي يخوضها الطلبة صور أخرى لمستقبل هذه البلاد، في جامعة تُعَدّ في المغرب اليوم من أقوى وجوهه العلمية. ولذا، الأمل كبير، من دون أن يُغفل تنديد الأساتذة على قلته (مثل وقفة إيقاف التطبيع لأساتذة في جامعة عبد المالك السعدي في مايو/ أيار الماضي).

لا ينبغي أن يُنسى أن الأمر يستدعي، بحسٍّ وطنيٍّ وحقوقيٍّ عالٍ، فتح تحقيق في هذه الحادثة المشينة (كما طالبت نقابة الطلبة وبعض نقابات التعليم العالي)، التي أضرّت بمشاعر واحدة من أنجب أبناء الوطن، وزادت من خدش صورة المغاربة عموماً، ثم أضرت بحقٍّ من حقوق الإنسان الكونية، وهو الحقّ في الفرح والتتويج والاعتراف والاعتزاز والفخر، وقبل ذلك كله حقها في التعبير وإبداء الرأي.

(كاتب مغربي)

> ما تعرّضت له طالبة مغربية وضعت الكوفية الفلسطينية على كتفيها مدعاة قلق كبير ودافع قوي لاستشعار خطر ثقافي ووطني وديني وسياسي

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد
(Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **معن البياري** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■
المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■
الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■
منوعات **ليال حداد** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611442047 - 009611567794
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: +97440190635 جوال: +97450059977
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads